الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/181
12 July 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الخامسة والأربعون
جنيف، ١٢-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد

تقرير الأمين العام للأونكتاد*

ملخص

أعـــاد توافق آراء ساو باولو، الذي اعتمده الأونكتاد الحادي عشر، تأكيد الأهمية التي تتسم بها أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون الـــتقني بوصـــفها واحـــدة من الوظائف الرئيسية الثلاث المنوطة بالأونكتاد. ولا تزال هذه الأنشطة تموَّل من كل من الصناديق الاستئمانية وبـــرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت التبرعات للصناديق الاستئمانية ٢٦,٩ مليون دولار. وقد تبرعت البلدان المتقدمة النمو بثلثي المبلغ، فيما تبرعت البلدان النامية والجهات المانحة المتعددة الأطراف بالثلث المتبقي. وقد ظلـــت المشـــاريع المموَّلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متواضعة وبلغت أدنى مستوى لها على الإطلاق في عام ٢٠٠٤. ونُفِّذت أنشطة الـــتعاون الـــتقني في إطار مشاريع وبرامج قطرية وإقليمية وأقاليمية محددة. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت النفقات الإجمالية المتصلة بأنشطة التعاون الـــتقني ٢٧,٥ ملـــيون دولار. وتستهدف الأنشطة المندرجة في إطار المشاريع الأقاليمية كافة البلدان والأقاليم النامية التي تستأثر بأكثر من نصـــف نفقـــات الأونكـــتاد في مجال التعاون التقني. أما المشاريع القطرية المندرجة في إطار الأنشطة المقرر تنفيذها حصراً في بلد محدد، فقد اســـتأثرت بأكـــثر من ثلث نفقات الأونكتاد الإجمالية في مجال التعاون التقني بالنسبة إلى عام ٢٠٠٤. وترد فيما يلي برامج المساعدة التقنية الرئيسية مرتّبة بحسب حجم النفقات: النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA)؛ سياسات الاستثمار وبناء القدرات؛ نظام رصد الديون والتحليل المالي (DMFAS)؛ المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية؛ التجارة، والبيئة والتنمية.

ويشـــمل هذا الاستعراض ملاحظات ختامية تتعلق بالجوانب الرئيسية للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد، إلى جانب بعض الخواطر الـــنابعة مـــن الأمانة حول السياق المحيط بالتعاون التقني، التي قد ترغب الدول الأعضاء في تناولها في إطار مناقشاتها. وفي هذا الصدد، هناك أربعة عناصر ما فتئت، وستظل تُشكلُ السياق الذي يؤثر في أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، وهي العناصر التالية: (أ) آثار الولايات الناشـــئة عن توافق آراء ساو باولو (التي يتناولها الفرع الأول وفقاً لما يقضي به المقرر الذي اعتمده المجلس في العام الماضي)؛ (ب) التغييرات الحاصـــلة داخـــل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الإصلاحات الجارية في إطار عمليات الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ج) الاهتمام المتزايد بملكية العملـــيات واستدامتها والقدرة على التنبؤ بها، وأثرها في التنمية؛ (د) تزايد المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية في مجال المساعدة التجارية، والآثار المترتبة عليها من حيث الجودة وتشتيت الموارد والاتساق مع الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة.

* قُدِّم هذا التقرير في التاريخ المبيّن أعلاه لأسباب فنية.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣
أولاً - الولايات التي تسترشد بها أنشطة التعاون التقني للأونكتاد..... ٥
ألف- الولايات الناشئة عن توافق آراء ساو باولو ٥
باء - استراتيجية التعاون التقني..... ٨
ثانياً - هيكل مصادر التعاون التقني ٩
ألف- مصادر التمويل ٩
باء - هيكل مشاريع التعاون التقني..... ١٢
جيم- التوزيع الجغرافي للمشاريع الإقليمية والمشاريع القطرية ١٤
دال - التوزيع المواضيعي للنفقات..... ١٥
هاء - الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً..... ١٥
ثالثاً - خواطر ختامية ١٨
ألف- ملاحظات ختامية..... ١٨
باء - السياق المحيط بالتعاون التقني للأونكتاد ١٩

الإطارات

١- مصادر التمويل الرئيسية الثلاثة لنفقات التعاون التقني للأونكتاد، لعام ٢٠٠٤ ..... ١٢
٢- التجارة والفقر: المواءمة بين البحث والعمليات ١٦

الجداول

١- المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، ١٩٩٨-٢٠٠٤ ..... ١٠
٢- إجمالي إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني، ومصادر الأموال، ١٩٩٠، ١٩٩٧-٢٠٠٤ ... ١٣
٣- الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المناطق والبرامج، ٢٠٠١-٢٠٠٤ ..... ١٤
٤- نفقات المشاريع بحسب الشعبة/البرنامج، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ..... ١٧

الرسوم البيانية

١- الاتجاهات في مجال تمويل التعاون التقني للأونكتاد، ١٩٧٢-٢٠٠٤ ..... ٩
٢- مصدر المساهمات في الصناديق الاستئمانية، ٢٠٠٤ ..... ١١
٣- نفقات التعاون التقني بحسب نوع المشروع، ٢٠٠٤ ..... ١٣
٤- إنفاق التعاون التقني بحسب المناطق، ١٩٩٦-٢٠٠٤ ..... ١٥

ملحوظة

كلّما وردت إشارة إلى دولارات في هذا النص، فهي إشارة إلى دولارات الولايات المتحدة.
بسبب تدوير الأرقام، فإن التفاصيل والنسب المئوية لا تساوي بالضرورة المجاميع.

مقدمة

١- أعـــاد توافق آراء ساو باولو المعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تأكيد أهمـــية الـــتعاون الـــتقني للأونكتاد بوصفه وظيفة من الوظـــائف الـــثلاث المنوطة بالأونكتاد. ولا يزال أداء الأنشطة التنفيذية للأونكتاد يتزايد، مؤكداً بذلك اتجاهاً بـــدأ يظهـــر بالفعل في السنوات الأخيرة. ويعكس هذا الاتجـــاه الطلـــب المتزايد للبلدان المستفيدة والمانحة على السواء، فضلاً عن اتساع نطاق تحديات التجارة والتنمية التي تواجهها كافة البلدان النامية.

٢- ووفقـــاً للولايـــات التي اعتمدها الأونكتاد التاســـع، يقدَّم هذا التقرير إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطـــة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. ويركز التقرير على أنشطة عام ٢٠٠٤، ويتكون من ثلاثة عناصر: الاستعراض، الذي يلخص أهم سمات أنشطة التعاون التقني خلال العام الماضي؛ وموجز للأنشطة الـــتي اضـــطلعت بهـــا كـــل شعبة من شعب أمانة الأونكتاد (المرفق الأول)؛ وجداول إحصائية مفصلة تتضمن معلومات عن الموارد المالية المخصصة للتعاون التقني للأونكتاد حسب المشروع، والمنطقة، والشعبة، ومصـــدر الأمـــوال (المـــرفق الثاني). وتقدم هذه المعلومـــات الشاملة التي تغطي جميع أنشطة التعاون التقني للأونكتاد إلى الفرقة العاملة سنوياً، فضلاً عن الـــتقدم المفصل المحرز والتقارير المالية التي تقدم إلى كـــل جهة مانحة في شهر نيسان/أبريل من كل عام بشـــأن جميع المشاريع التي ساهمت فيها خلال العام الســـابق، فضلاً عن الاتصالات المنتظمة بين الأمانة وممثـــلي الدول الأعضاء بشأن تنفيذ أنشطة التعاون التقني. وتُجرى عمليات تقييم محددة لأنشطة تعاون تقني مختارة وفقاً لمقررات المجلس.

٣- وركـــز التقرير المقدم إلى الفرقة العاملة في أيلـــول/ســـبتمبر ٢٠٠٤ على تطور التعاون التقني للأونكـــتاد خلال السنوات الأربع الماضية في الفترة الواقعـــة بـــين الأونكتاد العاشر والأونكتاد الحادي عشـــر، وعـــلى أهـــم القضـــايا التي أثارها تنفيذ استراتيجية التعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمـــية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويهدف هذا الاستعراض إلى الامتثال لمقرر المجلس الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الذي طلب من الأمانة تحسين تقديم المعلومات المتعلقة بموارد التعاون التقني والنظر في الآثار المحتملة للأونكتاد الحادي عشر في الاستراتيجية الجديدة للتعاون التقني.

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها*

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يحيط علما* مع التقدير بالمعلومات المقدمة في التقرير المتعلق باستعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد (TD/B/WP/172 وAdd.1 وAdd.2)، *ويطلـــب* إلى الأمانـــة أن تســـتمر في تحسين عرض المعلومات المتعلقة بتخصيص مساهمات الصندوق الاستئماني في مختلف المناطق والمجالات المواضيعية؛

٢- *يحيط علما* بالمعلومات التي قدمتها الأمانة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (المقرر ٤٧٨(د-٥٠))؛

٤- *يعرب* عن الحاجة إلى ضمان توزيع الموارد بصورة أكثر إنصافاً فيما بين مناطق البلدان النامية في إطار عملية التنفيذ الإجمالية للتعاون التقني؛

٥- رغم حدوث بعض التحسن مؤخراً في تنفيذ مشاريع التعاون التقني لفائدة أقل البلدان نمواً، وهو ما يتفق مع ما جاء في الفقرة ٥ من مرفق المقرر ٤٧٨(د-٥٠)، *يحث* الجهات المانحة والأمانة على مواصلة جهودها، مستندة في ذلك إلى الاستنتاجات ذات الصلة التي انتهى إليها مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر؛

٦- *يؤكد من جديد* أهمية مواصلة تنفيذ استراتيجية التعاون التقني بهدف تحسين عملية تقديم خدمات الأونكتاد في مجال التعاون التقني، وفقاً للمقرر ٤٧٨(د-٥٠) ولتوافق آراء ساو باولو؛

٧- *يحيط علماً* باستنتاجات الأمانة وتوصياتها الواردة في الوثيقة TD/B/WP/172؛

٨- *يطلب* إلى الأمانة أن تتعاون مع الجهات المانحة والمستفيدة في مواصلة نشر مضمون استراتيجية التعاون التقني، إضافةً إلى المعلومات المتعلقة بالأنشطة والوسائل التنفيذية للأونكتاد؛

٩- *يطلب* إلى الأمانة أن تنظر في الآثار المحتملة لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر على الاستراتيجية الجديدة للتعاون التقني؛

١٠- *يحيط علماً* بالتعاون القائم بين الأونكتاد وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن الشركاء في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، في عدة أنشطة يقوم بها الأونكتاد في مجال التعاون التقني، *ويطلب* إلى الأمانة أن تواصل جهودها في هذا الصدد، وفقا للفقرة ١١ من توافق آراء ساو باولو.

---

* المقرر ٤٨١ (د-٥١) لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الحادية والخمسون، جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

أولاً – الولايات التي تسترشد بها أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

ألف – الولايات الناشئة عن توافق آراء ساو باولو

٤- للعديد من الولايات التي اعتُمدت في إطار توافق آراء ساو باولو آثار عامة ومحددة في آن واحد على التعاون التقني للأونكتاد. ويتمثل التوجه الأساسي، في المقام الأول، في إعادة تأكيد أن الأونكتاد هو "جهة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق *بالمعالجة المتكاملة* لقضايا التجارة والتنمية *والقضايا المترابطة* في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة" (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٢)؛ ويدل ذلك ضمنا على أن التعاون التقني للأونكتاد يجمع تلك المجالات كافة على نحو شامل ومتسق ومتوازن، استناداً إلى تفاعلها وإلى ملاءمتها للعمليات الإنمائية. ويشكل إسهام الأونكتاد في الأهداف الإنمائية للألفية توجيهاً إضافياً للتعاون التقني، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة في إطار الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية وجميع الأهداف الأخرى حيث تشكل التجارة والمساعدة ذات الصلة بالتجارة أداة مفيدة في الحد من الفقر والإسهام في الاستراتيجيات الإنمائية (توافق آراء ساو باولو، الفقرات ٢ و٦ و١٠). بل إن إعادة تأكيد دور الأونكتاد بوصفه "جهة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية" يتناسب مع الأهداف الإنمائية للألفية: تقدم عمليات الأونكتاد إسهامات موضوعية في مجال إدماج وكفالة أوجه التآزر بين مختلف المكونات الاقتصادية لاستراتيجيات البلدان النامية. كما تضطلع المساعدة التي يقدّمها الأونكتاد بدور حيوي في تبسيط التجارة في عمليات التنمية وفي الاستفادة إلى أقصى الحدود من منافع التجارة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وأخيراً، فإن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد، بسبب وجودها في موقع التلاقي بين البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، تفيد مباشرة في تحقيق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يهمّ تحديداً الاتساق بين السياسات الإنمائية الوطنية والعمليات الدولية.

٥- ويشير توافق آراء ساو باولو إلى دور الأونكتاد في "تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً" و"تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري"، والعديد من عمليات الأونكتاد (مثل العمليات المكيّفة وفق احتياجات أقل البلدان نمواً، والعمليات التي تستهدف التنمية المستدامة، والعمليات التي تتعلق بالروابط القائمة بين التجارة والتمويل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات) لها صلة مباشرة بتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية.

٦- ويعيد توافق آراء ساو باولو تأكيد ثلاثة جوانب أساسية لعمليات الأونكتاد تم التسليم بها من قبل في قرارات سابقة: `١` الحاجة إلى مساعدة جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع إيلاء العناية بالخصوص إلى أقل البلدان نمواً، وأفريقيا، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان غير الساحلية وبلدان العبور، والشعب الفلسطيني (الفقرات ٣٢-٣٥ و٤٩ و٦٤ و٦٦ و٨٣ و٩٤ و١٠٧ و١٠٨)، وينطوي ذلك على ضرورة توزيع الموارد على جميع المنتفعين حسب احتياجاتهم؛ `٢` اختلاف مستويات التنمية وعدم وجود نهج واحد إزاء التنمية يصلح للجميع، وفي ذلك دلالة على ضرورة تكييف العمليات وفقا للطلب (توافق آراء ساو باولو، الفقرات ١٣ و٢٣ و٢٤ و٣٢ و٣٣)؛ و`٣` دور المساعدة التقنية بصفتها أحد "الأركان الرئيسية" الثلاثة المترابطة للأونكتاد، ممّا يعني أن عمل البحث الذي تقوم به الأمانة، وبناء التوافق في الآراء، والتعاون التقني كلها أمور تشكل حلقة إيجابية للوظائف الداعمة والمنسَّقة على نحو متبادل (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٣).

٧- وكان الموضوع الرئيسي للأونكتاد الحادي عشر "التفاعل والتماسك بين العمليات والمفاوضات

الدولية، من جهة، والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية التي ينبغي للبلدان النامية أن تنتهجها، من جهة ثانية". وتستند الأغلبية الساحقة لعمليات الأونكتاد إلى الصلات القائمة بين العمليات المحلية والدولية والمحددة وفقاً لتلك الروابط، مثل: الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات التفاوضية في قضايا التجارة والتنمية؛ ومشاركة الأونكتاد في المخططات المشتركة بين الوكالات مثل البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لصالح بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية والإطار المتكامل؛ والدعم المقدم لتعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية للمشاريع الصغيرة ومنتجي السلع؛ والمساعدة المقدمة في مجال إدارة الديون الخارجية؛ وأنشطة دعم البحث المحلي وقدرات التدريب على قضايا التجارة والتنمية. وسيظل تأمين التناسق في التنمية بين البعدين المحلي والدولي (توافق آراء ساو باولو، الفقرات ٤ و٥ و١٧) مظهراً أساسياً من مظاهر التعاون التقني للأونكتاد خلال السنوات القادمة. كما يجب تحقيق الاتساق وأوجه التكامل في العمليات التي تتعلق بالأدوار التي تضطلع بها السوق والدولة: تراعي المساعدة التي يقدمها الأونكتاد "التوازن بين أهداف الكفاءة والإنصاف"، وتدعم تطوير القطاع الخاص وآليات السوق فضلاً عن دور الدولة (توافق آراء ساو باولو الفقرة ٧).

٨- وحدّد الأونكتاد الحادي عشر عناصر عديدة تولّد تغيرات سريعة في البيئة الاقتصادية الدولية، ولا يمكن للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد أن تتجاهل تلك التغيرات إن هي أرادت أن تستجيب لها في حينها على النحو الملائم. و"الجغرافيا الجديدة" لتدفقات التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٢٥) هي إحدى القوى الأساسية التي تنجرد عنها سبل جديدة لتقديم المساعدة التقنية. ومنذ سنوات عديدة، استهدف عدد من عمليات الأونكتاد دعم العمليات الاقتصادية دون الإقليمية فيما بين البلدان النامية. والتطورات الأخيرة التي شهدتها بلدان الجنوب، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، ودعم تنشيط النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (توافق آراء ساو باولو، الفقرتان ٢٥ و٩٧)، يلزم مراعاتها من منظور الطلب على عمليات الأونكتاد.

٩- ويشير توافق آراء ساو باولو إلى دور المساعدة التقنية للأونكتاد في إطار الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى "كل في إطار ولايته، من أجل ضمان الاتساق والتآزر والتكامل والتماسك والدعم المتبادل فيما بين سياساتها (...) وإقامة شراكات حقيقية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني".

١٠- وشهد عدد عمليات الأونكتاد القائمة على مختلف فئات الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والمجتمع المدني، والجامعات وأوساط الأعمال التجارية تزايداً مطرداً. كما ارتفع باستمرار عدد عمليات الأونكتاد القائمة على التعاون مع المؤسسات الجامعية (مثل المعهد الافتراضي)، ومع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والأمانات الإقليمية (مثل الدورات التدريبية المنظمة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك)، ومع مختلف الأطراف من القطاعين العام والخاص (مثل الأطراف المؤثرة الوطنية العاملة في مجالات السلع، والاستثمار، والتجارة الإحيائية والمنافسة). وتتناول هذه الشراكات من جهة شواغل عملية، مثل توفير محاور محلي لرصد عملية ما في الميدان وتقديم ردود فعل على نتائجها؛ لكن ومن جهة أخرى، وهو الأهم، يهدف التعاون الوثيق مع الشركاء الوطنيين أو الإقليميين إلى تعميق الامتلاك المحلي للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد.

١١- وفي هذا الصدد، فإن مفهوما "الشراكة" و"الامتلاك" يعنيان ضمنياً أن الحوار بين الأونكتاد والأطراف المحلية يجري في جميع مراحل المساعدة: من تصميم وثيقة المشروع، مروراً بجميع مراحل التنفيذ، حتى تقييم الأثر الإنمائي. وهذا النهج واضح بشكل خاص وله دلالة في العمليات التي تخص بلداً محددا، حيث يكيّف متلقو المساعدة ذاتهم خبرة الأونكتاد وفق احتياجاتهم (كما هو الشأن في الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالاستثمار، أو التفاوض التجاري أو تيسير التجارة). وتشكل الأفكار الواردة في مذكرة الأمانة بشأن تنمية القدرات، المقدمة إلى الفرقة العاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣[(١)] منبع هذا التفكير. غير أن الميزانيات غير القابلة للاستبدال، وقواعد المشتريات والنظم المالية التي تحكم إدارة موارد الأمم المتحدة، فضلاً عن إدارة موارد جهات أخرى تقدم المساعدة المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك القروض الدولية، تولّد حواجز عملية وقانونية في هذا الصدد.

١٢- ومسألة بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة دولياً مسألة أساسية في توافق آراء ساو باولو (الفصل الثاني) وفي عمل الأونكتاد عامة. ويعني ذلك، من وجهة نظر التعاون التقني للأونكتاد، أن "الهدف من العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال يتمثل في مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تصميم وتنفيذ سياسات فاعلة لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، على أساس المعالجة المتكاملة لقضايا الاستثمار، ومسؤولية الشركات، ونقل التكنولوجيا والابتكار، وتطوير المشاريع وتيسير الأعمال التجارية (بما في ذلك النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والقدرة على المنافسة، والتنويع والقدرة التصديرية، من أجل المحافظة على مستوى عالٍ من النمو وتعزيز التنمية المستدامة" (توافق آراء ساو باولو، الفقرتان ٤٩ و٥٠). وشكلت هذه المجالات جزءاً من المساعدة التي يقدمها الأونكتاد لمدة سنوات عديدة، استناداً إلى خبرة الأونكتاد التحليلية المتعلقة بالسياسات الإنمائية وبنتائج عمل الآلية الحكومية الدولية. وإضافة إلى التغييرات التي تُدخل بانتظام من أجل تحديد أنشطة الأونكتاد في هذه المجالات على ضوء تطور الأوضاع والمواضيع، حدد توافق آراء ساو باولو قضية جديدة تتناولها أنشطة البحث والتحليل المتواصلة للأونكتاد في مجال تيسير التجارة، هي "تأثير التدابير الأمنية في تجارة البلدان النامية و(...) ما ستتطلبه هذه التدابير من دعم" (توافق آراء ساو باولو، الفقرات ٤١ و٤٧ و٥٩). وتتطلب ولايات محددة لتوافق آراء ساو باولو مزيداً من شواغل التمويل، منها في جملة أمور: مساعدة البلدان النامية على "تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتفعيل الشروط المتعلقة بنقل التكنولوجيا الواردة في الاتفاقات الدولية، وفي زيادة الفوائد المحتملة لهذه الاتفاقات إلى أقصى حد"؛ مساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الاستفادة منه؛ بناء القدرات المتعلقة "بالتدابير التي تتخذها بلدان المنشأ وذلك من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً"؛ وتقديم المساعدة المتعلقة بسياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصال والأعمال التجارية الإلكترونية (توافق آراء ساو باولو، الفقرات ٥٢ و٥٤ و٥٧ و٦١ و٦٢).

١٣- ولعمليات الأونكتاد، في مجال التجارة الدولية، تاريخ حافل بطائفة واسعة من المواضيع والأساليب. ويقضي توافق آراء ساو باولو بالعديد من الولايات الخاصة بالتعاون التقني في هذا المجال. ويتضمّن أحكاما عامة تدعو إلى تخصيص "ما يكفي من الموارد" لدعم مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية وتعزيز قدرتها التفاوضية (توافق آراء ساو

---

(١) "تنمية القدرات"، مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، TD/B/50-TD/B/WP/168، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

باولو، الفقرتان ٩٤ و٩٥)، فضلاً عن ولايات محددة (الفقرات ٩٦-١٠٩) في مجالات مثل بناء القدرات في مجال السياسات التجارية على الصعيد الإقليمي؛ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتجارة الخدمات؛ والسلع الأساسية؛ والتجارة والبيئة؛ والمنافسة؛ والتجارة والفقر؛ والتجارة ونوع الجنس؛ والقدرة على الإمداد بوسائط النقل؛ ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛ ومرافق الهياكل الأساسية، وبخاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والاقتصادات الصغيرة الضعيفة. كما يشير توافق الآراء إلى تعزيز إسهام الأونكتاد في الإطار المتكامل وفي البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية. ويبدو أن التخصيص الحالي للموارد الخارجة عن الميزانية للتجارة وما يتصل بها من مجالات لا يتمشى تماماً مع برنامج العمل الذي وضعه توافق آراء ساو باولو. ولا بد من إبداء ملاحظة مماثلة بشأن الولاية الواردة في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، التي تقضي بتنظيم دورات تدريبية تتناول القضايا الأساسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، التي لا تحصل على إسهامات خارجة عن الميزانية.

١٤- كما ينص توافق آراء ساو باولو على "متابعة مناسبة" لعمليات الأونكتاد "من أجل تعزيز فعاليتها"، ويشير إلى قضية "تمويل الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة تمويلاً مستمراً وقابلاً للتوقع" (توافق آراء ساو باولو، الفقرتان ١٠ و١١).

باء - استراتيجية التعاون التقني

١٥- تستند استراتيجية التعاون التقني التي اعتمدها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى عدة مشاورات مع الدول الأعضاء في العام السابق وإلى تطبيق مفهوم "تنمية القدرات" المستخدم حالياً في منظومة الأمم المتحدة على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد. وتهدف الاستراتيجية إلى وضع مبادئ وأهداف وصكوك جامعة لعمليات الأونكتاد. والهدف الرئيسي هو تعزيز القدرات الذاتية لدى البلدان المستفيدة على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص ووضع وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية، فضلاً عن التشديد على تنمية قدرات التصدير البشرية والمؤسسية والإنتاجية لدى البلدان المستفيدة.

١٦- وتنص الاستراتيجية على أن "يُحدَّد التعاون التقني للأونكتاد على ضوء نتيجة الأونكتاد الحادي عشر، استناداً إلى أولويات برنامج عمله الواردة في الوثيقة الختامية للأونكتاد العاشر" (الفقرة ٧). وتدعو الاستراتيجية إلى تكثيف التعاون بين شُعب الأمانة وتعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى التي تقدم التعاون التقني في مجال التجارة والاستثمار. كما تشير الاستراتيجية إلى ما يلي: تعزيز الأنشطة القطرية، عند توفر الموارد البشرية والمالية، وإقامة الشراكات مع المجتمع المدني، وأنشطة إقامة الشبكات؛ وأدوات الرصد والتقييم. ويشير كل من قرار المجلس ومرفقه إلى الحاجة إلى موارد مستدامة والقدرة على التنبؤ بها ويدعوان إلى "الأنشطة المستدامة الطويلة الأجل، ولا سيما من خلال العمل بآليات تمويل متعددة السنوات والعمليات المشتركة بين الشُعب على أساس الأولويات المواضيعية المحددة في برنامج عمل الأونكتاد".

١٧- ويضع توافق آراء ساو باولو، في الختام، أولويات مواضيعية تبيّن محتوى مساعدة الأونكتاد وتحدد نطاقها. وتوازياً مع ولايات الأونكتاد الحادي عشر هذه، تحدد استراتيجية التعاون التقني لعام ٢٠٠٣ الأهداف الجامعة، والإطار المفاهيمي والأساليب التنفيذية التي تيسّر فعالية المساعدة التي يقدمها الأونكتاد. ويصف الفرع التالي الهيكل الحالي للموارد المالية المتاحة للتعاون التقني للأونكتاد، بهدف تقييم ما إذا كانت تلك الهياكل تتمشى مع الأولويات الموضوعية التي يتضمنها توافق آراء ساو باولو، فضلاً عن الأهداف المحددة في الاستراتيجية.

ثانياً- هيكل مصادر التعاون التقني

ألف- مصادر التمويل

١٨- ظلت أنشطة التعاون التقني للأونكتاد تموَّل في عام ٢٠٠٤، على غرار السنوات السابقة، من ثلاثة مصادر رئيسية هي: الصناديق الاستئمانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة (انظر الرسم البياني ١).

١- الصناديق الاستئمانية

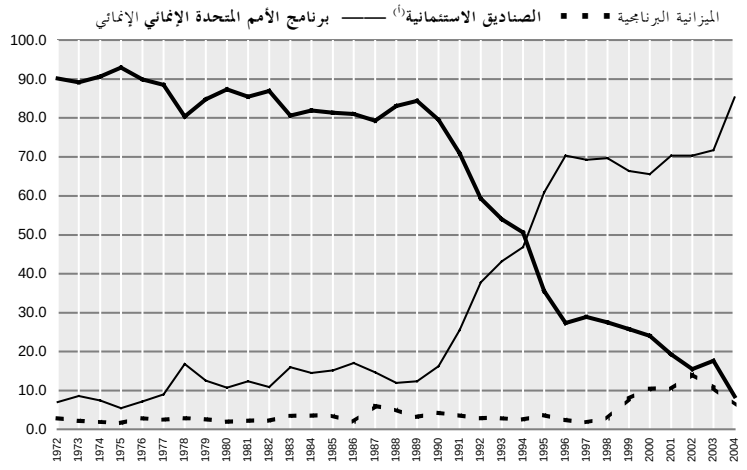
١٩- تموَّل الصناديق الاستئمانية بتبرعات من الحكومات، والجهات المانحة المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع المشاريع والمؤسسات. وحصلت الصناديق الاستئمانية للأونكتاد في عام ٢٠٠٤ على مساهمات من نحو ٧٥ حكومة ومن عدد كبير من المنظمات متعددة الأطراف ومنظمات أخرى. وبلغ مجموع هذه المساهمات في تلك الصناديق الاستئمانية ٢٦,٩ مليون دولار، وهو نفس المبلغ الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٣ (انظر الجدول ١ والرسم البياني ٢).

وكان مجموع التبرعات التي قدمتها البلدان المتقدمة زهاء ثلثي التبرعات الإجمالية المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية، حيث بلغت ١٧,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، مسجلة زيادة بنسبة ٦,٣ في المائة عن العام السابق. وبلغت تبرعات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زهاء ٢٠ في المائة من التبرعات الإجمالية المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية، حيث بلغت ٥,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، مسجلة هبوطاً بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٣. وأكثر من ٩٠ في المائة من هذه التبرعات عبارة عن ترتيبات تمويل ذاتي داعمة للمشاريع القطرية تُدفع عموماً إما من موارد الميزانية المحلية أو عن طريق إجراءات القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية. وتم توجيه هذه التبرعات على وجه الخصوص لتمويل المشاريع القطرية في مجالات الإصلاح الجمركي وإدارة الديون. ويعتبر ذلك مؤشراً لمدى استمرار أهمية وفائدة برنامجي المساعدة التقنية اللذين يضطلع بهما الأونكتاد، وهما النظام الآلي للبيانات الجمركية، والبرنامج الخاص بنظام رصد الديون والتحليل المالي.

الرسم البياني ١

الاتجاهات في مجال تمويل التعاون التقني للأونكتاد، ١٩٧٢- ٢٠٠٤

(النسبة المئوية من إجمالي إنفاق المشاريع)



(أ) تشمل النفقات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والخبراء المعاونين.

الجدول ١

المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، ١٩٩٨-٢٠٠٤[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
مساهمات البلدان المتقدمة[ب]	٩ ٣٧٣	٧ ٨٦٣	١٣ ٣١٢	١٠ ٧٤٤	١٤ ٢٤٣	١٦ ٣٥٣	١٧ ٤٦٥
البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية – مساهمات عامة	٦٢٤	١ ١٩٥	٦٣٩	٣٧٨	٣٢٠	١٦٩	٤٩٠
البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية – الدعم الذاتي[ب]	٢ ٠٧٠	٩٣٨	٢ ٣٣٠	٢ ٨١٩	٣ ٨٢٢	٦ ٦٥٣	٤ ٨٣٣
المفوضية الأوروبية.....	٣ ٥٢٧	١ ١٣٩	٦٧٥	٥٥١	١ ٣٧٤	٢ ١٧٣	٦٩١
مساهمات أخرى متعددة الأطراف[ج].....	١ ٠٥٥	١ ٧٥٨	٥٩٤	٩٥٦	٦٧٥	٩٩٦	٣ ٠٣٤
المؤسسات/مساهمات متنوعة	٥٥٧	٧٤٢	١ ١٢٧	٥٨٩	٢٧١	٢٨٤	٤٥٥
المجموع	**١٧ ٢٠٧**	**١٣ ٦٣٥**	**١٨ ٦٧٧**	**١٨ ٠٣٧**	**٢٠ ٧٠٥**	**٢٦ ٦٢٨**	**٢٦ ٩٦٨**

(أ) لا تشمل مساهمات الأطراف الثالثة المقدمة على سبيل تقاسم النفقات عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) بالنسبة للأنشطة المنفذة في بلدانها والممولة من موارد الميزانية المحلية أو عن طريق قروض من البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية.

(ج) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ٥ من المرفق الإحصائي (TD/B/WP/181/Add.2).

٢٠- وفي عام ٢٠٠٤، مثلت الصناديق الاستئمانية ما يربو على ٨٥ في المائة من إجمالي نفقات الأنشطة التنفيذية للأونكتاد.

٢- *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*

٢١- استمر تراجع الأنشطة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو اتجاه نزولي ظهر في بداية التسعينات، وسجّلت تلك الأنشطة أدنى مستوى لها على الإطلاق في عام ٢٠٠٤. ولم تتجاوز ٨,٥ في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني للأونكتاد، وبلغت ٢,٣ مليون دولار، بانخفاض بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة مقارنة بالعام السابق.

٣- *الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة*

٢٢- يقدَّم التمويل من موارد الميزانية البرنامجية في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، أي في إطار البابين ٢٣ و٣٥ على التوالي من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وبلغت الميزانية العادية ٦,٣ في المائة من إجمالي إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني.

(أ) البرنامج العادي

٢٣- يكمل البرنامج العادي للتعاون التقني المساعدة التقنية المتاحة للبلدان من المصادر الأخرى للأموال. وهو لا يزال يضطلع في كثير من البلدان بدور هام في عدة مجالات من الأنشطة التنفيذية من قبيل بناء القدرات لزيادة القدرة التنافسية في البيئة الاقتصادية العالمية، ودعم الإصلاحات المؤسسية. ويتحدد كل نشاط من أنشطة التعاون التقني الواردة في البرنامج العادي في إطار المبادئ التوجيهية القائمة بطبيعة الطلبات المتلقاة من الحكومات، وتوصيات الهيئات التشريعية الحكومية الدولية. ويوجه التمويل

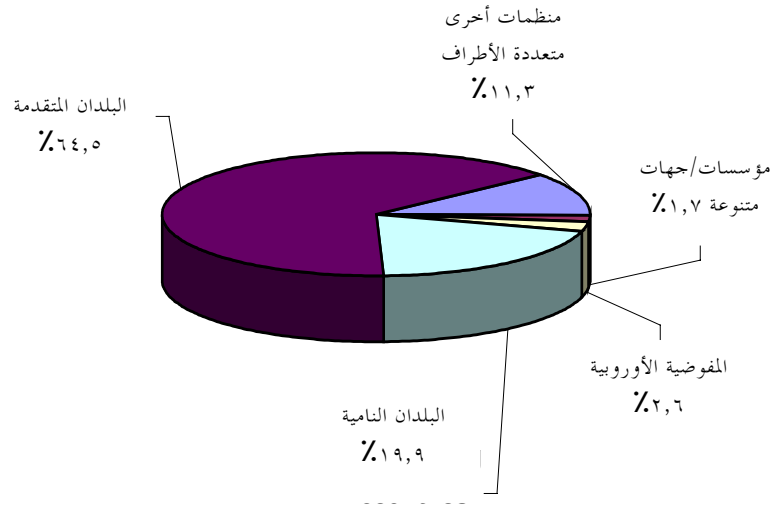
نحو الأنشطة التي يثبت أن لها أثرا مضاعفا في عملية التنمية، وتتفق مع احتياجات وأولويات التنمية في كل بلد على حدة، وتتسق مع نتائج المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٢٤- وينقسم البرنامج العادي إلى جزأين: الخدمات الاستشارية القطاعية، التي تنفذها بعض إدارات ومكاتب الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، والخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية التي تنفذها أمانات اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. والأنواع الرئيسية من أنشطة التعاون التقني بموجب هذا البرنامج هي الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل، والمشاريع الميدانية، والتدريب. ويخصص لكل فترة سنتين مبلغ يناهز المليونين من الدولارات لقطاع التجارة والتنمية يسهر على تنفيذه الأونكتاد، دعماً للأهداف الواردة في خطة عمل الأونكتاد العاشر وتوافق آراء ساو باولو الذي اعتمده الأونكتاد الحادي عشر.

الرسم البياني ٢

مصدر المساهمات في الصناديق الاستئمانية، ٢٠٠٤

(النسبة المئوية من مجموع المساهمات)



(ب) حساب التنمية

٢٥- بدأ في عام ٢٠٠٤، في إطار الباب ٣٥ (حساب التنمية)، تنفيذ المشاريع الجديدة الأربعة ضمن الشريحة الرابعة للحساب (فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، بميزانية إجمالية قدرها ٢,٦ مليون دولار. كما قُدمت مقترحات في إطار الشريحة الخامسة (فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧). وتتعلق هذه المقترحات بما يلي: (أ) بناء القدرات لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع سياستها؛ (ب) بناء القدرات لصنع السياسات لتشجيع وتطبيق

تسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) تعبئة الموارد المالية: تنمية القدرات المحلية على النمو من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛ (د) تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات اقتصادية محلية من خلال شبكة معهد الأونكتاد الإلكتروني الافتراضي للتجارة والتنمية. وتنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة حاليا في هذه المقترحات، وسيجري، في صورة مصادقتها عليها، تنفيذها في بداية عام ٢٠٠٦. ويبلغ إجمالي الميزانية لهذه المقترحات الأربعة زهاء مليونين من الدولارات.

الإطار ١

مصادر التمويل الرئيسية الثلاثة لنفقات التعاون التقني للأونكتاد، لعام ٢٠٠٤

الصناديق الاستئمانية	***برنامج الأمم المتحدة الإنمائي***	***الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة***
٨٥,٢ في المائة	***٨,٥ في المائة***	***٦,٣ في المائة***
٢٣,٤ مليون دولار	٢,٣ مليون دولار	١,٧ مليون دولار
(زيادة بنسبة ١٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٣)	(انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٣)	(انخفاض بنسبة ٤٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٣)

باء - هيكل مشاريع التعاون التقني

٢٦- استمر تنفيذ أنشطة التعاون التقني للأونكتاد على مستوى المشاريع الإقليمية والأقاليمية والقطرية على غرار عام ٢٠٠٣ (انظر الجدول ٢).

١- المشاريع الأقاليمية

٢٧- تستأثر المشاريع الأقاليمية، التي تستهدف أنشطتها جميع البلدان والأقاليم النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، بمعظم أموال الصناديق الاستئمانية للأونكتاد. وحيث إنها بلغت ١٥,٥ مليون دولار، فقد مثّلت ٥٦ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٤.

٢٨- تستند المشاريع الأقاليمية إلى مجالات الخبرة المواضيعية لأمانة الأونكتاد، من قبيل المشاريع التالية: تجارة السلع الأساسية، وقانون القدرة على المنافسة وسياساتها، والتجارة الإحيائية، وتقييم تجارة الخدمات، ودبلوماسية التجارة، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم وكالات النهوض بالاستثمار، واتفاقات الاستثمار الدولية، ودعم واضعي سياسات تيسير التجارة والمفاوضين فيها، وشفافية الشركات، وأسواق التأمين، والتجارة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية، والمساعدة على وضع سياسات العلم والتكنولوجيا، وبرنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك). وتتضمن بعض المشاريع الأقاليمية المساعدة التي تتكيف مع احتياجات كل بلد، مثل الدعم المقدم للبلدان المنضمّة إلى منظمة التجارة العالمية، وأدلة الاستثمار، وعمليات استعراض سياسات الاستثمار.

٢- المشاريع الإقليمية

٢٩- تصمم المشاريع الإقليمية للاضطلاع بأنشطة على مستوى إقليمي أو دون إقليمي محدد. ومثّلت النفقات في إطار هذه المشاريع نسبة ٩,٥ في المائة من جميع نفقات التعاون التقني للأونكتاد، فبلغت ٢,٦ مليون دولار.

الجدول ٢

إجمالي إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني، ومصادر الأموال، ١٩٩٠، ١٩٩٧-٢٠٠٤

(بملايين الدولارات)

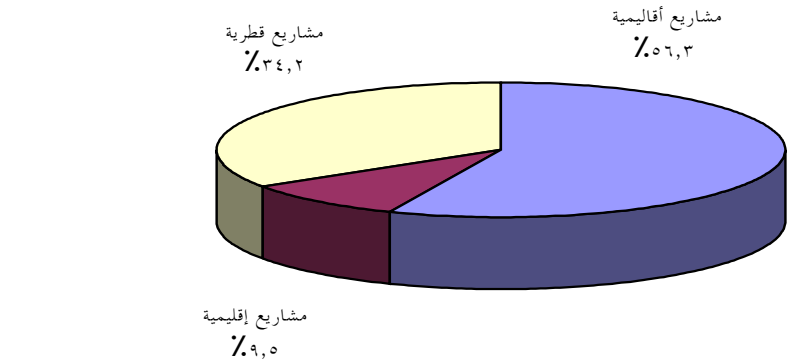
	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٧,٤	٦,٨	٦,٠	٦,٥	٥,٨	٤,٥	٣,٤	٤,٩	٢,٣
الصناديق الاستئمانية[أ]	٣,٦	١٦,١	١٥,٢	١٦,٩	١٥,٨	١٦,٣	١٥,٣	١٩,٩	٢٣,٤
الميزانية البرنامجية.....	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٢,٠	٢,٥	٢,٤	٣,١	٣,٠	١,٧
المجموع	**٢١,٦**	**٢٣,٣**	**٢١,٨**	**٢٥,٤**	**٢٤,١**	**٢٣,٢**	**٢١,٨**	**٢٧,٨**	**٢٧,٥**

(أ) تشمل النفقات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والخبراء المعاونين.

الرسم البياني ٣

نفقات التعاون التقني بحسب نوع المشروع، ٢٠٠٤

(النسبة المئوية من مجموع إجمالي إنفاق المشاريع)



٣- *المشاريع القطرية*

٣٠- تصمم المشاريع القطرية لأنشطة يُضطلع بها حصراً في بلد معين. ففي عام ٢٠٠٤، بلغت نفقات تلك المشاريع ٩,٤ مليون دولار، مما يشكل أكثر من ثلث مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد. وتغطي هذه الفئة ثلثي المشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتموَّل المشاريع الأخرى ذاتياً أو باللجوء إلى الموارد المتاحة للأونكتاد من برامج المساعدة الثنائية أو من جهات مانحة أخرى.

٣١- ويستهدف ثلث مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد أنشطة لدعم أقل البلدان نمواً. وتشمل المشاريع التي تدعم حصرا أقل البلدان نمواً مشاريع قطرية محددة لبلد من أقل البلدان نمواً، ومشاريع الصناديق الاستئمانية لأحد تلك البلدان، والإطار المتكامل. وإضافة إلى ذلك، تستفيد أقل

البلدان نمواً من أنشطة المشاريع الأقاليمية والإقليمية. ***ولا تـزال أقل البلدان نمواً المستفيد الرئيسي من الـتعاون التقني للأونكتاد. ففي عام ٢٠٠٤ بلغ الإنفـاق لصـالحها ٩,٢ من ملايين الدولارات، بنسـبة زيـادة بلغت ٦,٢ في المائة مقارنة بالعام السابق وتمثل ثلث مجموع النفقات لعام ٢٠٠٤***.

جيم - الـتوزيع الجغـرافي للمشاريع الإقليمية والمشاريع القطرية

٣٢- شـهدت الأنشـطة تغيرات طفيفة في نمط التوزيع الجغرافي (انظر الجدول ٣ والرسم البياني ٤)، وهـي الأنشطة المصممة خصيصاً لمنطقة ما أو لبلد محـدد. وارتفع نصيب أفريقيا في هاتين الفئتين من المشـاريع بنسبة ١,٧ في المائة لتبلغ نسبة ١٥,٥ في المائة من مجموع أداء التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٤. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع النفقات في المشـاريع القطرية والإقليمية على السواء. وتراجع نصـيب آسـيا والمحـيط الهادئ من إجمالي نفقات الأونكـتاد في المشاريع الإقليمية والقطرية من نسبة ١٩,٨ في المائـة في عام ٢٠٠٣ إلى نسبة ١٦,٣ في المائـة في عـام ٢٠٠٤، ويـرجع ذلك أساساً إلى انخفاض النفقات على الصعيد القطري. كما تراجع نصـيب أمريكا اللاتينية والكاريبي تراجعاً طفيفاً في المشـاريع الإقليمية والقطرية إلى نسبة ٧,٦ في المائة من النفقات الإجمالية.

٣٣- والأرقام السالفة الذكر التي تتصل بالتوزيع الجغـرافي تـراعي فقط العمليات في أقطار وأقاليم محددة. وكما ورد سابقاً، فإن جميع المناطق تستفيد من المشاريع الأقاليمية، التي تشكل الجزء الأكبر من أداء المساعدة التقنية للأونكتاد وتستند تلك المشاريع إلى خبرة الأمانة الموضوعية.

الجدول ٣

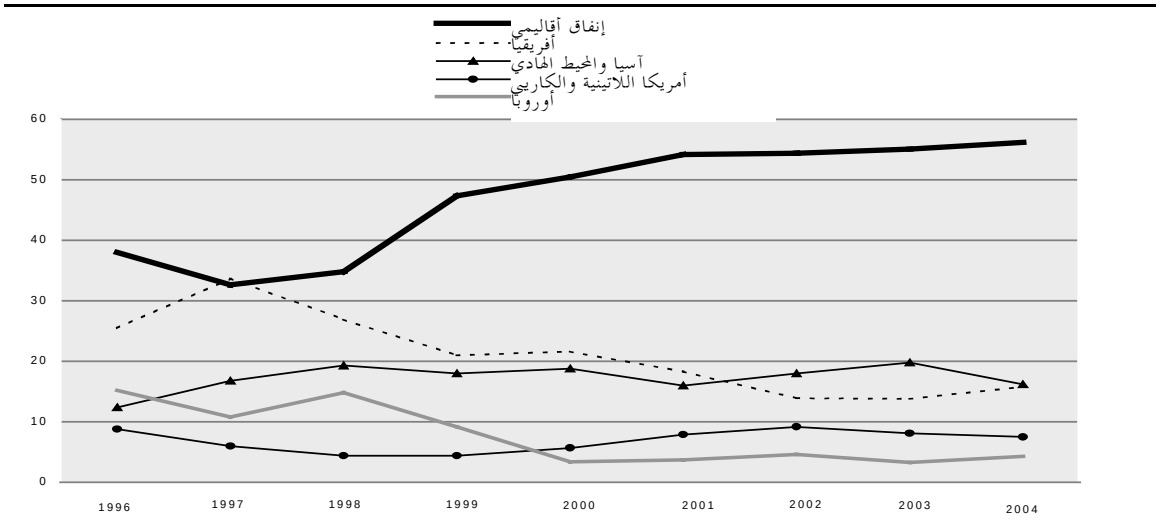
الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المناطق والبرامج، ٢٠٠١-٢٠٠٤
(بآلاف الدولارات)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*
المجموع	**٢٣ ١٥٢**	**٢١ ٨٣٢**	**٢٧ ٧٨٨**	**٢٧ ٤٥٩**	١٠٠,٠
بحسب المنطقة:					
أفريقيا	٤ ٢٣٢	٣ ٠٢٥	٣ ٨٤٢	٤ ٢٥٢	١٥,٥
آسيا والمحيط الهادئ	٣ ٦٩٦	٣ ٩٢٣	٥ ٥٠٣	٤ ٤٦٥	١٦،٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١ ٨٢٠	٢ ٠٠٨	٢ ٢٣٩	٢ ٠٧٩	٧,٦
أوروبا	٨٥١	١ ٠٠٦	٩٠٦	١ ١٩٧	٤,٤
أنشطة أقاليمية	١٢ ٥٥٣	١١ ٨٧١	١٥ ٢٩٩	١٥ ٤٦٥	٥٦,٣
بحسب البرامج:					
العولمة واستراتيجيات التنمية	٢ ٢٩٦	٢ ٨١٨	٣ ١٨٥	٣ ٤١٩	١٢,٥
التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية	٤ ٨١٩	٤ ٣٩٤	٦ ٨٨١	٦ ٣٩٩	٢٣,٣
الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع	٣ ٢٧٤	٤ ٢٦٠	٥ ٣٣٩	٤ ٥٥٨	١٦,٦
الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة	٨ ٦٢٤	٨ ٠٠٩	٩ ٠٦٦	٩ ٦٨٩	٣٥,٣
أقـل الـبلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية	٢ ٢٦٢	٣٦٥	٧٢٥	٩٢٦	٣,٤
الخدمات الاستشارية المشتركة بين الشُعب[1]	٨٤٨	١ ٠٥٤	١ ١٧٨	١ ١٣٥	٤,١
التوجيه التنفيذي والإدارة، وخدمات الدعم	١ ٠٣٠	٩٣٣	١ ٤١٣	١ ٣٣٢	٤,٩
ومنها: أقل البلدان نمواً	*١ ٠٠٠*	*٦ ٣٢٧*	*٨ ٦٨٢*	*٩ ٢٠٧*	*٣٣,٥*

دال – التوزيع المواضيعي للنفقات

٣٤- تفاوت التوزيع المواضيعي للنفقات على التعاون التقني في عام ٢٠٠٤ تفاوتا طفيفا مقارنة بعام ٢٠٠٣. وتوزعت الأنشطة على النحو التالي بين المجالات الأساسية الأربعة لعمل الأونكتاد: العولمة والتنمية (١٢,٥ في المائة من النفقات الإجمالية، أي زيادة بنسبة ٧,٤ في المائة)؛ التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية (٢٣,٢ في المائة من النفقات الإجمالية، بتراجع قدره ٧ في المائة)؛ الاستثمار، وتنمية المشاريع والتكنولوجيا (١٦,٦ في المائة من النفقات الإجمالية، بتراجع بنسبة ١٤,٥ في المائة)؛ والهياكل الأساسية للخدمات من أجل كفاءة التنمية والتجارة (٣٥,٣ في المائة من النفقات الإجمالية، بزيادة بنسبة ٧,٨ في المائة).

الرسم البياني ٤
إنفاق التعاون التقني بحسب المناطق، ١٩٩٦-٢٠٠٤
(النسبة المئوية من الإنفاق السنوي)



٣٥- وفي عام ٢٠٠٤، كانت برامج المساعدة التقنية الرئيسية بحسب النفقات، النظام الآلي للبيانات الجمركية (٧,٣ مليون دولار)؛ سياسة الاستثمار وبناء القدرات (٣,٢ مليون دولار)؛ نظام رصد الديون والتحليل المالي (٣,٢ مليون دولار)؛ المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية (٢,٥ مليون دولار)؛ والتجارة والبيئة والتنمية (٢,٢ مليون دولار) (انظر الجدول ٤).

هاء – الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً

٣٦- أُنشئ الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً وبدأ العمل به في عام ١٩٧٧، وهدفه تيسير بدء تشغيل أنشطة تعاون تقني جديدة لدعم أقل البلدان نمواً. والتبرعات لهذا الصندوق الاستئماني الأول غير مرصودة (النافذة ١) ومرصودة على السواء (النافذة ٢). وتنفق التبرعات المرصودة على أهداف وأنشطة محددة يُتفق عليها مع الجهات المانحة وتنفذها مختلف شُعب الأونكتاد. وتمول الإسهامات

غير المرصودة المشروع الرئيسي للصندوق الاستئماني. وينسق المشروع الرئيسي ويدعمه برنامج الأونكتاد الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية.

٣٧- وخلال السنتين الماضيتين ونتيجة لتراجع حجم برنامج الأونكتاد الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية، أتيحت موارد من المشروع الرئيسي للأبحاث المطلوبة في إطار *تقرير أقل البلدان نمواً*. وإضافة إلى ذلك، مُوِّل العمل التحليلي بموارد من هذا الصندوق في إطار الإعداد الموضوعي وإتاحة الخدمات لاجتماعات حكومية دولية مختلفة وعلى صعيد الخبراء تناولت قضايا تهم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية وتتناسب معها. كما أُتيحت اعتمادات في إطار المشروع لدعم مفاوضات أقل البلدان نمواً في منظمة التجارية العالمية، ولتنظيم اجتماعات مثل اجتماعات وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً في إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، ومشاركة ممثلين/خبراء من أقل البلدان نمواً في مختلف اجتماعات ومؤتمرات الخبراء. وفضلاً عن ذلك، وبحسب توافر الأموال، يُستخدم الصندوق الاستئماني كمصدر لتأمين دعم المشاركة الفعلية والنشطة للأونكتاد في عملية الإطار المتكامل. وشملت الأنشطة تكثيف إسهام الأونكتاد في إعداد الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، ووضع مصفوفات الإجراءات المتعلقة بهذه الدراسات، وإعداد مشاريع المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة بما يتفق وولاية الأونكتاد والميزة المقارنة.

الإطار ٢

التجارة والفقر: المواءمة بين البحث والعمليات

شهد عام ٢٠٠٤ تعزيز إدماج أنشطة الأونكتاد التنفيذية في العمل الذي تقوم به الأمانة في مجالي البحث والتحليل والعمل الذي تضطلع به الهيئات الحكومية الدولية. وسعت أنشطة العديد من البرامج والمشاريع لتعزيز تناسب سياسة عمل البحث وإرساء أساس العمل التحليلي المستقبلي، فضلاً عن المداولات الحكومية الدولية، فيما أدمج عمل البحث ونتائج عمل الهيئات التداولية في أنشطة برامج التعاون التقني ودعم القدرة على وضع السياسات. وكمثال جيد على هذا التفاعل العمل – البحث، والأنشطة التنفيذية والاجتماعات الحكومية الدولية – الذي يتصل بربط التجارة الدولية بالحد من الفقر. وكان ذلك الموضوعَ الأساسي للتقرير عن *أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤*، واستخدمت التحاليل التي تضمنها التقرير في حلقة العمل المتعلقة بالتجارة والفقر التي نظمها الأونكتاد بالاشتراك مع معهد البنك الدولي (جنيف، أيار/مايو ٢٠٠٤)، وفي اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التجارة والفقر المعقود خلال الدورة الحادية عشرة للأونكتاد.

وكان الهدف من حلقة العمل التدريبية إذكاء الوعي بالصلات القائمة بين التجارة والفقر وتوفير منتدى لتحليل قضايا السياسات المرتبطة بالتجارة والفقر. كما ارتقت حلقة العمل أيضاً بفهم المشاركين لكيفية تأثير التجارة في الفقر وكيفية ارتباط السياسات التجارية بسياسات التنمية والحد من الفقر.

ووفرت المائدة المستديرة منتدى لواضعي السياسات في أقل البلدان نمواً وشركائهم في التنمية للتداول بشأن القضايا المتعلقة بالصلات القائمة بين التجارة والتنمية من منظور إنمائي. كما تناولت المائدة المستديرة خيارات السياسات الوطنية والدولية الواجب اتباعها لضمان دعم التجارة الفعلي للحد من الفقر.

واقترح *التقرير بشأن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤* نهجاً يرمي إلى تحقيق ذلك الهدف في إطار أقل البلدان نمـــواً، وتحديـــد الأسباب التي كثيراً ما تحول دون ربط نمو الصادرات بالحد من الفقر في أقل البلدان نمواً ووضع اســـتراتيجية قائمة على ثلاث دعائم لتحسين العلاقة القائمة بين التجارة والفقر. وتتضمن هذه الاستراتيجية ما يـــلي: `١` إدمـــاج الـــتجارة والتنمـــية إدماجاً ثنائي الاتجاه في صلب الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، `٢` زيـــادة المساعدة المالية والتقنية الدولية الفعالة لبناء القدرات الإنتاجية المحلية، `٣` إيجاد نظام تجاري دولي أكثر تمكينا يشمل قضايا تتجاوز جدول العمل التجاري للدوحة.

الجدول ٤

نفقات المشاريع بحسب الشعبة/البرنامج، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

(بآلاف الدولارات)

الشعبة/البرنامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الصناديق الاستئمانية[أ]	الميزانية البرنامجية	المجموع	
				المبلغ	النسبة المئوية
العولمة واستراتيجيات التنمية: المجموع	***٢٢٢***	***٣ ١٩٧***	**–**	***٣ ٤١٩***	***١٢,٥***
سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية	–	٢٨	–	٢٨	٠,١
برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي	٢٢٢	٣ ٠٣٤	–	٣ ٢٥٦	١١,٩
البرامج الخاصة	–	١٣٦	–	١٣٦	٠,٥
شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية: المجموع	***٧٨***	***٦ ٢٥٣***	***٦٩***	***٦ ٣٩٩***	***٢٣,٢***
التحليلات التجارية	-٣	٥١٠	–	٥٠٧	١,٨
المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية	٨٠	٢ ٤٤٣	٢	٢ ٥٢٥	٩,٢
التحليلات التجارية والإعلام	–	٣٨	–	٣٨	٠,١
السلع الأساسية	صفر	٢٩٨	٥٠	٣٤٩	١,٣
التجارة والبيئة والتنمية	–	٢ ٢٣٠	–	٢ ٢٣٠	٨,١
قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين	صفر	٧٣٣	١٧	٧٥٠	٢,٧
شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع: المجموع	***٣٥٠***	***٤ ٠٤٨***	***١٦٠***	***٤ ٥٥٨***	***١٦,٦***
تحليل قضايا الاستثمار	٤٣	١ ١٨١	–	١ ٢٢٤	٤,٥
سياسات الاستثمار وبناء القدرات	٢٩٨	٢ ٨٢٨	١٦٠	٣ ٢٨٦	١٢,٠
الاستثمار والمشاريع والقدرة على المنافسة	٩	٣٩	–	٤٨	٠,٢
شـــعبة الهـــياكل الأساسية من أجل تحقيق التنميـــة والكفاءة في التجارة: المجموع	***١ ٢٣٠***	***٨ ١١١***	***٣٤٨***	***٩ ٦٨٩***	***٣٥,٣***
لوجستيات التجارة	١٢	٧٠٧	٥٢	٧٧١	٢,٨
النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها	١ ٠٥٦	٦ ٢٢٢	–	٧ ٢٧٧	٢٦,٥
المعلومات والتدريب	٤٦	١ ١٢٠	٢٩٧	١ ٤٦٢	٥,٣
النقاط التجارية	١١٧	٦٢	–	١٧٩	٠,٧
التجارة الإلكترونية	–	–	–	–	–
أقل البلدان نمواً: المجموع	***-٢***	***٩٢٨***	**–**	***٩٢٦***	***٣,٤***
الخدمـــات الاستشـــارية المشـــتركة بين عدة شعب: المجموع.....	**–**	**–**	***١ ١٣٥***	***١ ١٣٥***	***٤,١***
الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري: المجموع	***٤٥٤***	***٨٥١***	***٢٦***	***١ ٣٣٢***	***٤,٨***
المجموع العام	**٢ ٣٣٢**	**٢٣ ٣٨٨**	**١ ٧٣٩**	**٢٧ ٤٥٩**	**١٠٠,٠**

(أ) تشمل النفقات المتصلة بصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والخبراء المعاونين.

ثالثاً – خواطر ختامية

ألف – ملاحظات ختامية

٣٨- قدم استعراض السنة الماضية للتعاون التقني معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وسلّط الاستعراض الضوء على نقاط القوة وبؤر الضعف التي لا تزال تلاحظ عامة في سنة ٢٠٠٤. ويركز توافق آراء ساو باولو، والدور الذي ينبغي للتعاون التقني أن يضطلع به في هذا الصدد، على بعض نقاط القوة وبؤر الضعف السالفة الذكر. وتنبع نقاط القوة بصفة عامة من قدرة الأونكتاد على البحث، التي تُقحم مباشرة في العمليات، وفي فهم الأونكتاد للاحتياجات الإنمائية، الذي يكفل له المصداقية لدى الأطراف المؤثرة في البلدان النامية. وتنبع بؤر الضعف من موارد الأونكتاد البشرية والمالية المحدودة مقارنة بالطلب، ومن النطاق الواسع والمتطور للمساعدة، ومن هيكل العمليات المجزّأ. وفيما يلي بعض الملاحظات اعتمادا على التجربة الحديثة:

- مقارنة بالعديد من المنظمات الأخرى العاملة في مجال المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة وذات الصلة بها، ***"كيف"*** الأونكتاد *عملياته* أكثر فأكثر، نظراً إلى أن مشاريعه تُصمم عادة بعد إجراء مشاورات مع الجهات المانحة والجهات المستفيدة، وقليلة هي المبادرات (مثل بعض الدورات التدريبية) التي تشكل نواتج "موحدة". وتؤمِّن العمليات المكيَّفة وفق الاحتياجات والمصممّة للاستجابة لطلبات محددة الامتلاك والنتائج الناجحة. غير أن التكييف عملية تتطلب عناية فائقة، حيث يجب إدماج معارف الخبير مع معارف الجهة المؤثرة الوطنية أو الإقليمية الملمّة بالاحتياجات المحلية. كما يتطلب التكييف ضمنياً المزيد من المشاريع الفردية (وبالتالي الميزانيات الصغيرة وإجراءات الإبلاغ المنفصلة)، في غياب توافق في الآراء بشأن إنشاء صناديق استئمانية مواضيعية على صعيد الشُّعب. وكثيراً ما يؤسَّس التكييف على أهداف وآراء الجهات المانحة بشأن مواضيع بدل احتياجات البلدان النامية. وأحياناً لا تُبرر العمليات المُكيَّفة والصغيرة والمحدودة من وجهة نظر الموضوع المعني، إذ كما ترد الإشارة إلى ذلك في استراتيجية التعاون التقني، فإن زيادة عدد العمليات المشتركة بين الشُعب سيزيد من أثر مساعدة الأونكتاد، مثلاً في مجالات كالتجارة والفقر، والمفاوضات بشأن تيسير التجارة، والخدمات والاستثمار، والقدرة على المنافسة والاستثمار، والقضايا البيئية وسياسات التكنولوجيا.

- مساعدة الأونكتاد ***مرنة*** نظراً إلى أنه يمكن تحديثها لتتناسب مع الاحتياجات والمواضيع المتطورة لجدول أعمال التجارة والتنمية. ويمكن أن تُدرج في الأنشطة الجارية القضايا الجديدة والأولويات من قبيل تلك التي ركّز عليها توافق آراء ساو باولو والواردة في الفرع الأول، وذلك مجدداً بفضل أعمال البحوث المتواصلة التي تستخدم بوصفها الإسهام الموضوعي الرئيسي لمشاريع الأونكتاد. لكن، ولإدراج مجالات جديدة من المساعدة مثل المجالات ذات الصلة بالولايات الناشئة عن توافق آراء ساو باولو آثار في الموارد البشرية والمالية، وبخاصة في المشاريع التي تُصاغ حول صلاحيات ضيقة وميزانيات محدودة وجداول زمنية قصيرة الأجل.

- تجاري ***مساءلة*** الأونكتاد لدى الجهات المانحة الهيكل المجزأ للعمليات؛ ذلك أن كل جهة مانحة تتلقى في شهر نيسان/أبريل من كل عام تقارير مالية ومرحلية بشأن أي مشروع من المشاريع المموَّلة بتبرعاتها. ويكفل ذلك إجراء إبلاغ رسمي يستكمل الاتصالات المنتظمة بين موظفي المشروع وغيرهم من الموظفين المشاركين في العمليات وسلطات الجهات المانحة في جميع مراحل العمليات: من مرحلة التصميم حتى التقييم. غير أن عدد المشاريع الفردية الذي يولِّد تلك التقارير المحددة

يعقِّد الإدارة والتقييم الشاملين للتعاون التقني للأونكتاد، ويستتبع عبئاً إدارياً ثقيلاً. وكما ذُكر أعلاه، فإن توحيد المشاريع الفردية الصغيرة في برامج مواضيعية على صعيد الشُعب من شأنه أن يبسِّط العمل الموضوعي ويعزز أداء المساعدة التي يقدمها الأونكتاد. وجدير بالتذكير أنه بالإضافة إلى عملية التقييم التي يُتعهَّد بها في إطار المشاريع الفردية، تحدد الفرقة العاملة البرامج المواضيعية الواجب تقييمها.

- تعزيز ***القدرة المؤسسية والتفاوضية*** للبلدان النامية بغية استحداث سياسات ذاتية في مجالي التجارة والتنمية هو أحد أهداف العديد من مشاريع الأونكتاد. وييسّر نهج الأونكتاد المتعدد التخصصات، الذي يشمل عناصر قانونية واقتصادية للتجارة وما يتصل بها من مواضيع، تصميم العمليات التي تتناول العديد من الجوانب المترابطة لقوانين المنافسة، وقواعد التجارة، واتفاقات الاستثمار، والتجارة الإلكترونية، وسوقيات التجارة، وما إلى ذلك من الجوانب. وتكاد جميع الولايات الناشئة عن توافق آراء ساو باولو تُصاغ بعبارات متعددة التخصصات. غير أن القدرات المؤسسية والتفاوضية تتطلب جهوداً مستدامة وشاملة طويلة الأجل تتناقض مع العمليات القصيرة الأجل.

- كثيراً ما يشكل ***التعاون المشترك بين الوكالات ومشاركة المجتمع المدني المحلي*** جزءاً من مشاريع الأونكتاد. وفي الواقع، يُصمم العديد من الأنشطة وفقاً لمنظور واضح لإشراك العمالة، على غرار المنتجين المحليين للسلع الأساسية، والكيانات الوطنية العامة والخاصة، والمؤسسات الجامعية. ويمكن توخي مزيد من التعاون بين الوكالات على الصُعد الدولي والإقليمي والقطري، باستثناء البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية والإطار الشامل. وتُخصص اعتمادات الأونكتاد لمشاريع محددة وبالتالي لا يسهل نقلها إلى أنشطة أخرى، مما يثير عوائق عملية في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، فإنه لا يضطلع بعمليات مشتركة مع منظمة التجارة العالمية إلا إذا تلاقت موارد التعاون التقني لكلا المؤسستين لبعثة أو لمبادرة محددة ميدانية. وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفرع الثاني، فإن عدد المشاريع المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد قد تراجع تراجعاً كبيراً خلال السنوات الماضية بسبب تحوّل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته موفراً للأموال: ولهذا التحول آثار هامة في مشاركة الأونكتاد في خطط المساعدة الوطنية المشتركة بين الوكالات مثل أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٩- وعلى غرار ما أعاد تأكيده توافق آراء ساو باولو، سيستمر التعاون التقني للأونكتاد في القيام بدور رئيسي بصفته واحدة من الدعائم الثلاث للمنظمة. ويتطور باستمرار محتوى وأسلوب المساعدة التي يقدمها الأونكتاد ليعكسا شواغل الجهات المانحة والمستفيدة على السواء. فقد اعتُمدت ابتكارات وتحسينات في التعاون التقني للأونكتاد خلال السنوات الأخيرة - معظمها يولِّد نتائج إدارية وموضوعية إيجابية. وربما تكمن الحاجة إلى إدخال تحسينات إضافية حتى يظل الأونكتاد ملما بالمواضيع الجديدة الناشئة في مجالي التجارة والتنمية وفعالاً من وجهة نظر وقع عمله على التنمية.

باء - السياق المحيط بالتعاون التقني للأونكتاد

٤٠- أخيراً، يجب أن يُقيَّم التعاون التقني للأونكتاد على ضوء السياق الشامل الذي يحيط به والذي ينتمي إليه. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في أربعة عناصر خلال مناقشاتها، وهي عناصر يتشكل منها هذا السياق وستستمر أهميتها على المدى المتوسط:

(أ) تمثل أنشطة التعاون التقني، في المقام الأول، إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق الأهداف التي حددتها ولايات الأونكتاد الحادي عشر. والتحديد الأولي لمواضيع توافق آراء ساو باولو التي لها آثار في التعاون التقني للأونكتاد (الفرع الأول من هذا الاستعراض) وجيه بشكل مباشر في هذا الصدد.

(ب) ثانياً، يجب ألا يُتوخى التعاون التقني للأونكتاد بمعزل عن الاتجاهات والتغيرات الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة مثل الإصلاحات الجارية للعمليات الإنمائية للأمم المتحدة، ويشمل ذلك زيادة توجيه العناية للأنشطة القطرية المكثفة وللمنسقين المقيمين للأمم المتحدة[٢]، والدور الذي تضطلع به الوكالات غير المقيمة في هذه العملية. ولذلك آثار هامة في الأونكتاد، الذي يفتقر للمكاتب الميدانية، وفي الدور الذي يقوم به في العمليات مثل الإطار المتكامل، وهي عمليات قطرية مكثفة.

(ج) ثالثاً، تُوجَّه عناية متزايدة ومشروعة لكفالة امتلاك المستفيدين للعمليات، ولاستدامة الموارد والقدرة على التنبؤ بها، وقياس الأثر الإنمائي للمساعدة.

(د) وأخيراً وليس آخراً، تشكل عمليات الأونكتاد جزءاً من المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية المتكاثرة للمساعدة في مجال التجارة والقضايا التجارية ذات الصلة، وتشمل طيفاً متزايد الاتساع من الأطراف الفاعلة فضلاً عن المساعدة الحكومية التقليدية والمنظمات الدولية. وفيما يمكن لهذا الاتجاه القائم على تعزيز الأنشطة ذات الصلة بالتجارة أن يفيد البلدان النامية، فإن له آثاراً من حيث نوعية الخدمات المقدمة، وتشتت الموارد لدى عدد متزايد من المؤسسات المنفذة، والاتساق بين مختلف العمليات المنفصلة والاستراتيجيات الإنمائية للجهات المستفيدة.

- - - - -

---

(٢) ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٠/٥٩ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في جملة أمور، (الفقرتان ٤٢ و٤٣) على ما يلي: "ترحب بالجهود التي بذلتها حتى الآن منظومة الأمم المتحدة في سياق تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين من خلال وسائل شتى، منها التقييم القطري المشترك وإطار العمل من أجل تحقيق مزيد من الاتساق البرنامجي على المستوى القطري داخل المنظومة، وتشجيع روح العمل الجماعي في ما بين المؤسسات التابعة للمنظومة، لا سيما المؤسسات الممثلة على المستوى القطري؛ *وتسلم* بأنه على الرغم من جميع هذه الجهود، فإن مشاركة صناديق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه ووكالاته في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على المستوى القطري وفي آليات التنسيق لا تزال متباينة من حيث المستوى والجودة والكثافة، وأنها ليست كافية بالنسبة إلى بعض المؤسسات، وتهيب، في هذا الصدد، بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تحسين أنشطته التنسيقية على المستوى القطري من أجل الوصول بمستوى دعمه لجهود التنمية الوطنية إلى حده الأمثل، وذلك بناء على طلب السلطات الوطنية".